

الدولية ووقف سباق التسلح وإعادة توزيع الموارد المحررة من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

١٤ - ترجو من الأمين العام أن يواصل رصد الحالة الاجتماعية في العالم بعمق وبشكل منظم ، وأن يقدم التقرير الكامل التالي عن الحالة الاجتماعية في العالم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ لتتطرق فيه في دورتها الرابعة والأربعين ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

١٥ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار ، لدى إعداد التقرير التالي عن الحالة الاجتماعية في العالم ، ملاحظات الدول الأعضاء بشأن تقرير عام ١٩٨٥ فضلاً عن النتائج التي توصلت إليها لجنة التنمية الاجتماعية والواردة في التقرير المقدم عن دورتها التاسعة والعشرين :

١٦ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يتبع الترتيبات اللازمة لتأمين نشر التقارير المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم على نطاق واسع :

١٧ - تدعى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظمة الأمم المتحدة إلى التعاون بشكل كامل مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة وذلك بإتاحة جميع المعلومات ذات الصلة التي تقع في مجال اختصاص كل منها :

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المنون « الحالة الاجتماعية في العالم » .

#### المجلس العام

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥

#### ١٠١/٤٠ دور المرأة في المجتمع

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، وأهمية إعلان المكسيك لعام ١٩٧٥ بشأن مساواة المرأة ومساهمتها في التنمية والسلم<sup>(٩١)</sup> ، وخطة العمل العالمية

(٩١) انظر أيضاً الفرع الأول ، الماشية ١٧ ، والفرع الخامس ، الفرار ٤٠/٤٠ .

(٩٢) تقرير المؤرخ العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو ، ١٩٧٥ / زيريان / يونيه - ٢ تموز / يوليه ١٩٧٥ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع ١. IV. E. 76 ) ، الفصل الأول .

السيادية لكل بلد أن يقوم بحرية بتحديد وتنفيذ السياسات الملائمة للتنمية الاجتماعية في إطار خططه وأولوياته الإنمائية :

٨ - تشدد على ما لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أهمية لتحقيق التقدم الاجتماعي :

٩ - تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الواردة في إعلان القمم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث . فضلاً عن الحاجة إلى تنفيذ الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية المحددة في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً :

١٠ - تشدد مرة أخرى على أن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي العاجل للبلدان النامية يتطلب زيادة كبيرة في الدعم المالي المتعدد الأطراف والثنائي والمساعدة التكنولوجية المتطورة المقدمة لتعزيز الجهد الإنمائي الوطني في إطار الخطط الإنمائية للبلدان النامية :

١١ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء تشجيع التنمية الاقتصادية والتقدير الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من تدابير السياسة تستهدف تحقيق الغايات والأهداف المحددة في إطار الخطط والأولويات الوطنية في ميادين العالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ومنع الجريمة ورفاهية الأطفال وإتاحة فرص متساوية للمعوقين والمسلحين ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية :

١٢ - تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظمة الأمم المتحدة تعبئة الموارد الازمة من أجل اتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأحوال الاجتماعية وتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً :

١٣ - تطلب أيضاً إلى الدول الأعضاء أن تبذل جميع الجهود الازمة للعمل على القضاء ، على نحو سريع وكامل ، على العناصر الرئيسية التي تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية ، مثل الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري بجميع أشكاله ، والفصل العنصري ، والإرهاب بكل أشكاله ، والعدوان ، والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية . وجميع أشكال عدم المساواة بين الشعوب واستغلالها . وأن تقوم أيضاً باتخاذ تدابير فعالة لخفيف التوترات

لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة<sup>(٩٣)</sup> وبرنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة<sup>(٩٤)</sup> ،

وإدراكاً منها لأنه لا ينبغي أن يكون دور المرأة في الحمل سبباً في عدم المساواة والتمييز ، وأن نشأة الأطفال تتطلب تقاسم المسؤوليات فيما بين المرأة والرجل والمجتمع ككل ،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لريادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومساهمتها فيها ،

**١ - تناشد جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية أن تعرف في أنشطتها بأهمية جميع الجوانب المتراطبة لدور المرأة في المجتمع - بوصفها أمّا ، وبوصفها مشاركة في التنمية الاقتصادية ، وبوصفها مشاركة في الحياة العامة - دون التقليل من شأن أي دور منها :**

**٢ - تطلب إلى جميع الحكومات تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل للمرأة المشاركة في جميع مجالات العمل ، والتساوي في الأجر عن الأعمال المتساوية في القيمة ، والفرص المتكافئة في التعليم والتدريب الفني والمهني ، مع مراعاة ضرورة الجمع بين جميع جوانب دور المرأة في المجتمع :**

**٣ - تناشد الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل على تشجيع الظروف التي تمكن المرأة من المشاركة كشريك متكافئ مع الرجل في الحياة العامة والسياسية ، وفي عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي إدارة مختلف مجالات الحياة في المجتمع :**

**٤ - تطلب إلى الحكومات أن تعرف بما للأمومة من مركز خاص وأهمية اجتماعية وأن تتخذ ، في نطاق قدراتها وظرفها الخاصة ، جميع التدابير الازمة لتعزيز حمايتها ، بما في ذلك إجازة الأمومة المدفوعة الأجر ، وتأمين وظيفة الأم للفترة الازمة ، بحيث يسمح للمرأة ، إذا رغبت ، بالقيام بدورها كأم ، دون الإضرار بنشاطها المهنية وال العامة :**

**٥ - تناشد الحكومات أن تشجع إنشاء المرافق الملائمة لرعاية الطفل وتعليم الأطفال كوسيلة للجمع بين الوالدية والأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، وبذا تقدم المساعدة للمرأة للاندماج في مجتمعاتها إدماجاً كاملاً :**

**٦ - تقرر أن تنظر في مسألة دور المرأة في المجتمع في دورتها الحادية والأربعين في إطار بند عنوانه « الاستراتيجيات التلطيعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ » .**

وإذ ترحب بنتائج المؤتمر العالمي لاستعراض وتقسيم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، المعقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، ولاسيما ما تم من اعتقاد لاستراتيجيات نيروبي التلطيعية للنهوض بالمرأة<sup>(٩٥)</sup> ،

وإذ تلاحظ أن السلم العادل والدائم والتقدم الاجتماعي وكذلك إقامة نظام اقتصادي دولي جديد تقتضي المشاركة النشطة من جانب المرأة في توطيد السلم والتعاون الدوليين وفي عملية التنمية ،

وإذ تضع في اعتبارها أن عدم المساواة في الميدان الاقتصادي ، والاستعمار ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والتدخل الأجنبي ، والاحتلال ، والسيطرة الأجنبية ، والإرهاب بجميع أشكاله ، وأعمال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل عائقاً يحول دون تحقيق المساواة الحقيقية والصادقة وإدماج المرأة في المجتمع ،

واقتناعاً منها بضرورة أن يكفل لجميع النساء الإعمال الكامل للحقوق الواردة في اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٩٦)</sup> وفي العهدين الدوليين المختصين بحقوق الإنسان<sup>(٩٧)</sup> وفي الصكوك الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان ،

وإذ تسلم بأن تحقيق إشراك المرأة على قدم المساواة وبصورة كاملة في جميع مجالات النشاط يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميل البلدان ،

وإدراكاً منها لأن الجهود الرامية إلى تعزيز مركز المرأة ، من جميع جوانبه ، وإدماجها بشكل كامل في المجتمع تتجاوز حدود مشكلة المساواة القانونية ، وأن الأمر يحتاج إلى تحول هيكلى أعمق في المجتمع وتغييرات في العلاقات الاقتصادية الراهنة والقضاء على التحيزات التقليدية عن طريق التعليم ونشر المعلومات لتهيئة الظروف للمرأة كي تبني تماماً قدراتها الفكرية والبدنية وكى تشارك بنشاط في عملية اتخاذ القرارات في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وإذ تضع في اعتبارها أنه من الضروري توسيع الإمكانيات ، بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء ، للجمع بين

(٩٣) المرجع نفسه ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٩٤) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، كوبنهاغن ، ١٤ - ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٠ مسؤوليات الأمم المتحدة ، رقم البيع ٣ A. 80. IV ) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .